الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

ورقة حقائق حول مؤسسة غزة الإنسانية وعسكرة الإغاثة

2025

المحتويات

1- مقدمة..... 2

تشكل قضية المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة واحدة من أكثر القضايا حساسية في النظام الدولي المعاصر، إذ ترتبط بشكل مباشر بإنقاذ الأرواح وحماية المدنيين في ظروف بالغة القسوة. ومن هنا، جاءت هذه الورقة لتدرس حالة مؤسسة غزة الإنسانية (GHF)كنموذج تطبيقي جدلي يسلّط الضوء على التداخل بين العمل الإنساني والأجندات العسكرية والسياسية، وما ينتج عنه من انتهاكات جسيمة للمبادئ الأساسية للعمل الإنساني. 2

خلفية 3

المصطلحات والمفاهيم..... 4

تعريف الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية 4

المفهوم العام لعسكرة المساعدات 5

وثيقة مونترو (2008): الخلفية والمضمون والدول المشاركة 7

تحليل مقارن بين مبادئ وثيقة مونترو وآلية عمل مؤسسة غزة 8

أبرز الانتقادات الدولية لGHF 10

مو اقف أبرزالمؤسسات الإنسانية 12

التوصيات 12

المراجع: 15

1- مقدمة

تشكل قضية المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة واحدة من أكثر القضايا حساسية في النظام الدولي المعاصر، إذ ترتبط بشكل مباشر بإنقاذ الأرواح وحماية المدنيين في ظروف بالغة القسوة. ومن هنا، جاءت هذه الورقة لتدرس حالة مؤسسة غزة الإنسانية (GHF) كنموذج تطبيقي جدلي يسلّط الضوء على التداخل بين العمل الإنساني والأجندات العسكرية والسياسية، وما ينتج عنه من انتهاكات جسيمة للمبادئ الأساسية للعمل الإنساني.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على تجربة مؤسسة غزة الإنسانية (GHF) في إدارة وتوزيع المساعدات داخل قطاع غزة، بوصفها نموذجًا مثيرًا للجدل في المشهد الإنساني الدولي. تنبع أهمية الدراسة من كونها تفتح النقاش حول واحدة من أخطر الظواهر المعاصرة، وهي عسكرة العمل الإنساني وتحويل المساعدات إلى أداة ضغط عسكري وسياسي، بما يتعارض مع المبادئ الأساسية للعمل الإنساني المتمثلة في الحياد، الاستقلالية، النزاهة، والإنسانية. ولا تقتصر الورقة على توثيق وتشخيص هذه التجربة القائمة، بل تتجاوز ذلك نحو التحليل والنقد، من أجل الإجابة عن سؤال مركزي: كيف يمكن أن تتحوّل المساعدات الإنسانية من وسيلة للحماية إلى أداة للإكراه والتطويع السياسي؟ وما الذي يكشفه نموذج GHF عن المخاطر المستقبلية التي تهدد المنظومة الإنسانية الدولية برمّتها؟ كما تسعى الى، تحليل نشأة وتطور مؤسسة غزة الإنسانية وظروف عملها داخل القطاع، وتقييم آليات توزيع المساعدات التي اعتمدتها، ومقارنتها بالمعايير الدولية المعمول بها، ربط النموذج المطروح بمفاهيم "عسكرة الإغاثة" كما وردت في أدبيات الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية. ودراسة الأبعاد القانونية والأخلاقية المترتبة على هذا النموذج، خاصة فيما يتعلق بانتهاك القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف. واعتمدت الورقة على مراجعة الادبيات ذات العلاقة والمتابعة والرصد الميداني لكيفية تعامل مؤسسة غزة الإنسانية مع توزيع المساعدات الإنسانية

خلصت الورقة إلى جملة من النتائج الجوهرية، أبرزها أنّ نموذج GHF لا يستجيب للمعايير الدولية المتعارف عليها، بل يعكس حالة من التسيس والتطويع للمساعدات تخدم مصالح الاحتلال أكثر مما تستجيب لاحتياجات السكان. كما وأظهرت النتائج أن عملية التوزيع القائمة على أربعة مراكز مؤمّنة عسكريًا حوّلت المساعدات إلى (مصائد موت)، حيث سقط آلاف القتلى والجرحى أثناء محاولتهم الوصول إلى الغذاء. كما بيّنت التحليلات المقارنة أن نموذج المؤسسة يتناقض بشكل صريح مع مبادئ وثيقة مونترو (2008) ومع قواعد القانون الدولي الإنساني، من خلال توظيف شركات أمنية خاصة دون شفافية أو مساءلة، وتحويل الجوع إلى وسيلة للإكراه الجماعي والنزوح القسري.

استنادًا إلى هذه النتائج، قدّمت الورقة مجموعة من التوصيات العملية والقانونية، أهمها: إعادة الاعتبار لدور الأمم المتحدة ووكالاتها: باعتبارها المرجعية الشرعية الوحيدة لتوزيع المساعدات الإنسانية في غزة، وفك الارتباط بين العمل الإنساني والأجندات العسكرية عبر إنشاء مناطق آمنة للتوزيع بإشراف مدني محايد. وإعادة دمج المنظمات الفلسطينية المحلية باعتبارها الأكثر قدرة على الوصول والاستجابة، وتعزيز التنسيق بينها وبين الشركاء الدوليين. والتحقيق الدولي في الانتهاكات الناجمة عن نموذجGHF بما في ذلك سقوط الضحايا في محيط مراكز التوزيع، وتفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية

لمحاسبة المتورطين. والتحرك الامني والسياسي لرفض الاعتراف بمؤسسة GHF كمزوّد إنساني شرعي، والدفع نحو تحويل مبادئ وثيقة مونترو إلى إطار قانوني مُلزم يضمن حماية المدنيين ومنع عسكرة الإغاثة.

وبذلك، فإن هذه الورقة لا تقتصر على رصد وتحليل واقع "مؤسسة غزة الإنسانية"، بل تسعى أيضًا إلى إعادة طرح سؤال جوهري: كيف يمكن حماية جوهر العمل الإنساني من التسييس والعسكرة، وضمان أن تبقى المساعدات أداة للنجاة والحماية، لا وسيلة للابتزاز والإبادة البطيئة في ظل حرب الإبادة التي يعاني منها المواطنين الغزيين. وتؤكد هذه الورقة أن تجربة GHF ليست مجرد إخفاق عملياتي أو قصور مؤسسي، بل هي تعبير عن اتجاه خطير يهدد جوهر العمل الإنساني. فبدل أن تكون المساعدات ملاذًا للضعفاء، تحولت إلى شرك مميت يضاعف من معاناة المحاصرين. ومن هنا، تأتي أهمية هذه الورقة كصرخة تحذير موجهة إلى المجتمع الدولي وصنّاع القرار الإنساني، بضرورة استعادة المبادئ المؤسسة للعمل الإنساني، وضمان أن تبقى المساعدات أداة للحماية والكرامة، لا وسيلة للإبادة البطيئة.

2- خلفية

- تأسست **GHF** في فبراير 2025 في ولاية ديلاوير الأمريكية، كمنظمة غير ربحية برعاية أمريكيّة وإسرائيلية تهدف إلى "ضمان الأمن الغذائي" للمواطنين في قطاع غزة، وهي احدي المؤسسات الامريكية العامة في مجال المساعدات الإنسانية و الصحية و تركز على الاستجابة الطارئة للحاجات الإنسانية، و تعمل من خلال إنشاء مراكز توزيع محمية تعرف بمواقع توزيع مؤمنة، تَعِد المنظمة بسرعة التوزيع والاحتفاظ بالحيادية والاستقلالية، مدعيةً إيصال المساعدات دون تواطؤ أو تحويل نحو جهات مسلّحة في غزة، و ينشط عملها في مناطق النزاع او الازمات الممتدة مثل قطاع غزة، وأُسّست جهة تابعة مسجّلة في جنيف، لكن تلك الأخيرة لم تبدأ عملياً وتم إغلاقها لاحقًا. كان يقودها سابقا المدير التنفيذي جيك وود حتى استقالته في 25 مايو 2025، وتحظى بدعم إدارة ترامب والحكومة الإسرائيلية .وقد تعرضت لانتقادات من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتسيس توزيع المساعدات، حيث قالت منظمات إنسانية راسخة إن الصندوق يمنح إسرائيل غطاء لمتابعة أهدافها المتمثلة في إخلاء السكان الفلسطينيين من قطاع غزة، ويشكك رئيسها السابق في حياد المؤسسة.[1]
- بدأت GHF العمل في مايو 2025 كرد على مزاعم إسرائيلية غير مثبتة بأن حماس كانت تحوِل وتسرق المساعدات القادمة للمواطنين المدنيين ولم يثبت ذلك بحسب صحفية رويترز.
- رفضت الأمم المتحدة وجماعات الإغاثة الأخرى التعاون مع GHF واتهمتها بتسيس المساعدات و"تسليحها" ، وإيصالها بطريقة غير آمنة للشعب الفلسطيني، تتهم الأمم المتحدة وأكثر من 170 جمعية خيرية ومنظمة غير حكومية ، بما في ذلك منظمة إنقاذ الطفولة وأوكسفام ، GHF بالفشل في التمسك بمبادئ العمل الانساني وانتهاك الأعراف الإنسانية بإجبار مليوني فلسطيني على الدخول إلى مناطق مكتظة وعسكرية وإخضاع طالبي المساعدات لهجمات شبه يومية. لذلك يطالبون بإغلاق GHF على الفور.

1 welt.de+15en.wikipedia.org+15time.com+15

- ويُلاحظ أن المؤسسة تعمل بميزانية تشغيلية كبيرة، مقارنة بغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في المنطقة.
- حجم التمويل المخصص ل GHF، في 26 يونيو 2025، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية موافقتها على منحة فورية بقيمة 30 مليون دولار لمؤسسة GHF بهدف دعم عمليات توزيع الغذاء في غزة يمثل هذا التمويل جزءًا ملموسًا من الجهود المبذولة لتسريع إيصال المساعدات[2].
- في البيان الصحفي الموجود على موقع وزارة الخارجية الأمريكية يوم 26 يونيو 2025، ذكر المتحدث أنه تم الموافقة على 30 مليون دولار للمساعدة على تمويل مؤسسة 3 ، و حسب تصريحات صحفية رويترز، فإن التمويل المخصص لمؤسسة GHF خلال عام 2025 يتراوح ما بين 180 مليون إلى 500 مليون دولار أمريكي، ويعتمد المبلغ الدقيق على مخصصات وزارة الخارجية الأمريكية وسقف التمويل المقدم عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).[4] و استنادا الى الرسالة الموجهة من النواب لوزير الخارجية ماركو روبيو، اعربوا قلقهم على عدة مواضيع منها ان المؤسسة خاصة و لا تمتلك أي خبرة في مجال العمل الإنساني، تم التمويل بقميه 30 مليون دولار على الرغم من 58 اعتراض داخلي، كما اعربوا قلقهم من العنف الواسع النطاق في مراكز توزيعGHF ، حيث قُتل على الأقل 1000 شخص حتى 23 يوليو 2025 أثناء محاولتهم الحصول على المساعدات. بدلاً من استخدام طرق التوزيع التقليدية المتوافقة مع المبادئ الإنسانية الدولية.[5]

3- المصطلحات والمفاهيم

1-3 تعريف الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية

لقد تناولت هيئة الأمم المتحدة تعريف المساعدات الانسانية من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في آذار/ ٢٠٠٣، حيث عُرفت المساعدات الانسانية بأنها "معونة تقدم لسكان متضررين يقصد بها في المقام الأول السعي إلى انقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة السكان المتضررين بالأزمة، ويتعين أن يكون تقديم المساعدات الانسانية وفقاً للمبادئ الانسانية ومبدأي الحياد والنزاهة[6]". وقد جاء تعريف منظمة الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية أيضاً من خلال مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرون حيث عرّف المساعدة الإنسانية بأنها "معونة تقدم إلى السكان المنكوبين بطريقة تمتثل للمبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الحس الإنساني والنزاهة والحياد، وقد تم تصنيفها إلى مساعدات مباشرة ومساعدات غير مباشرة، ودعم الهياكل الأساسية، بناء على درجة الاتصال بالسكان المنكوبين، فالمساعدة المباشرة تتمثل في توزيع السلع والخدمات على السكان المنكوبين وجهاً لوجه، أما المساعدة غير المباشرة فهي المساعدة التي يقل فيها الاتصال

2 VG+15Gaza Humanitarian Foundation+15AP News+15

3 GHF https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-june-26-2025?utm_source=chatgpt.com

4 https://www.reuters.com/world/middle-east/us-backed-aid-group-proposed-human-transit-areas-palestinians-gaza-2025-07-07/

5 https://casten.house.gov/imo/media/doc/gaza_humanitarian_foundation_oversight_letter.pdf?utm_source=chatgpt.com

6 أنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عام ١٩٩٢ استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. 6 رقم 1991/182/46، الذي دعا إلى تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية.

بالسكان درجة واحدة على الأقل وتشمل عدة أنشطة منها نقل سلع الإغاثة أو عاملي الإغاثة، أما دعم الهياكل الأساسية فينطوي على تقديم خدمات عامة من قبيل إصلاح الطرق وإدارة المجال الجوي وتوليد الطاقة وغيرها.7

يحظر القانون الدولي الإنساني بشكل قاطع استخدام التجويع كسلاح حرب كما جاء في المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف،8 كما وتحظر المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو جعل الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين (مثل المواد الغذائية، والمناطق الزراعية، ومصادر المياه) غير صالحة للاستخدام.

2-3 المفهوم العام لعسكرة المساعدات

3-2-1: عسكرة المساعدات وفق فهم وتوجهاتOCHA

هي توظيف المساعدات الإنسانية أو تقديمها عبر أدوات أو أطراف عسكرية، بما يؤدي إلى تقويض المبادئ الأساسية للعمل الإنساني – كالحياد والاستقلالية – وتعريض المدنيين والعاملين الإنسانيين للخطر، سواء من خلال استغلال المساعدات لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية، أو دمجها ضمن العمليات القتالية، عبر ربطها بتحركات قوات مسلحة، أو جعلها مشروطة بالخضوع لسلطة عسكرية أو احتلال، أو فرضها من خلال أطراف لا تتمتع بالحياد والنزاهة.وهو ما يُعد انتهاكًا واضحًا للمبادئ الأساسية الأربعة للمساعدات الإنسانية وفق القانون الدولي الإنساني، وهي: (الإنسانية - الحياد -الاستقلالية -النزاهة) وهذا التعريف مستنبط من المبادئ التي تؤكدهاOCHA

3-2-2: ملامح عسكرة المساعدات في نموذجGHF

1- الخضوع لسلطة عسكرية غير محايدة

- تعمل GHF وفق نموذج توزيع مركزي داخل مناطق خاضعة للرقابة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية المباشرة.
- مواقع التوزيع الأربع محمية بمقاولين مسلحين وتنسيق عسكري مع الجيش الإسرائيلي، وفقًا لتقارير MSF وهذه المواقع تُعتبر "مناطق اشتباك فعلي "وليست بيئة إنسانية آمنة، مما يُحول المساعدات إلى أدوات ضغط عسكري – سياسي.[9]

2- **استبعاد الوكالات الأممية والجهات المحلية**

بحسب بيان في تاريخ 04 May 2025قد أوضح الأمين العام للأمم المتحدة ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أننا لن نشارك في أي مخطط لا يلتزم بالمبادئ الإنسانية العالمية المتمثلة في الإنسانية، والحياد، والاستقلال، وعدم التحيز. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، أكد رؤساء جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تحت

7 . كاظم، علي. ماضي، قاسم. (2016). المساعدات الإنسانية دراسة في ضوء القانون الإنساني الدولي. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، (3)، ص 364.

8 .https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977/article-54

9https://msf.org.uk/sites/default/files/2025-08/MSF-Gaza-ThisIsNotAid-FINAL.pdf?utm_source=chatgpt.com

مظلة فريق العمل الإنساني، هذا الموقف بالإجماع. فالعمل الإنساني يستجيب لاحتياجات الناس أينما كانوا.[10] وهذه المنظمات ترفض التعاون مع GHF بسبب تحييد الخبرة المحلية، وانتهاك مبادئ العمل الإنساني الجماعي، وفقًا لبيانات رسمية صادرة عنهم.

3- **استخدام الأمن الخاص وغياب الشفافية**

وثيقة مونترو تشدد على ضرورة وجود معايير صارمة للشفافية والمساءلة عند التعاقد مع جهات أمنية خاصة في مناطق النزاع، وهذا يتنافى مع الممارسات المزعومة لنموذج GHF، والذي يُشير إلى قصور واضح في وجود عقود واضحة، آليات انتخاب وتدقيق دقيقة للمتعاقدين، وآليات خارجية للمساءلة، ولا توجد آليات توظيف شفافة، ولا تدريب موحد على حقوق الإنسان، بل تم توثيق حالات تقدير فردي واستخدام مفرط للقوة.

3-2-3: المخاطر الناتجة عن عسكرة المساعدات

1- تحوّل المساعدات إلى أداة للإكراه

حسب تقارير MSF- *OCHA*، فإن طريقة التوزيع تُجبر المدنيين على دخول مناطق عسكرية مزدحمة وتحت تهديد نيران متكررة، مما ينتج عنه سقوط قتلى وجرحى خلال محاولات الوصول للمساعدات وحالات نزوح قسري غير معلن نحو مراكز التوزيع المحصّنة، ما يخلق تغييرًا ديموغرافيًا خفيًا.[11]

2- إنتاج بيئة قسرية خالية من الحماية

بحسب بيان OCHAبتاريخ 4 مايو 2025 ادانت اوتشا استمرار الحصار الإسرائيلي على غزة منذ تسعة أسابيع، ما تسبب في مجاعة شديدة وإغلاق تام للمخابز والمطابخ والمستودعات. ويرفض البيان خطة توزيع المساعدات التي تفرضها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، معتبرًا إياها مخالفة للمبادئ الإنسانية وتشكل خطرًا على المدنيين. ويدعو قادة العالم للتحرك العاجل لرفع الحصار والسماح بإدخال الإمدادات فورًا، وانه يجبر المدنيين على التوجه إلى المناطق العسكرية لجمع الحصص الغذائية ويهدد حياة الناس، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، على حين يزيد من تكريس التهجير القسري[12].

10- https://www.ochaopt.org/content/statement-humanitarian-country-team-occupied-palestinian-territory-principled-aid-delivery-gaza?utm_source=chatgpt.com

11- https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/humanitarian-situation-update-292-gaza-strip?utm_source=chatgpt.com

12- https://www.ochaopt.org/content/statement-humanitarian-country-team-occupied-palestinian-territory-principled-aid-delivery-gaza?utm_source=chatgpt.com

3- تمييز جغرافي وعدم وصول عادل

تصريحات *Oxfam* و *CARE* تُشير إلى أن النموذج الحالي يُقصي السكان في شمال غزة ويحصر التوزيع في الجنوب، ما يُخالف مبدأ الوصول الإنساني العادل القائم على الاحتياج وليس الموقع الجغرافي مما يعمل على حاله من التكدس في نقاط التوزيع الموجودة بالجنوب.

3-2-4: التوصيف الحقوقي للنموذج

وفقًا لمعيار مبادئ الأمم المتحدة الإنسانية، فإن النموذج يفشل في الالتزام بمبدأ الحياد وتوفير الاستقلالية وضمان الوصول الامن، ويُصنف قانونيًا كـ "انتهاك لأطر القانون الإنساني الدولي "خاصة فيما يتعلق بـ:

- المادة 14 من البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف (حظر مهاجمة الأشياء الضرورية لبقاء السكان).
- المادة 54 من البروتوكول الأول (حظر استخدام الجوع كسلاح حرب).

3-2-5: رأي المؤسسات الدولية والبديل المقترح

تُجمع منظمات مثل *Oxfam*، *MSF*، *CARE International*، و *UN-OCHA* على أن مؤسسة غزة الإنسانية ليست نموذجًا إنسانيًا، بل آلية ضغط سياسي تُسخّر الجوع لخدمة أهداف عسكرية. والبديل الأنسب يتمثل في العودة إلى آليات التوزيع التي تُدار من قبل وكالات الأمم المتحدة المعتمدة، بما يضمن، (الوصول الشامل والعادل - الحماية الفعلية للمدنيين - المساءلة والشفافية)، ونستطيع القول إن نموذج GHF في توزيع المساعدات داخل غزة يُجسد أحد أكثر الأمثلة وضوحًا على عسكرة الإغاثة، حيث يتم فيه:

1- خلط العمل الإنساني بالأجندات السياسية.
2- تحويل مراكز المساعدات إلى بيئة قتالية.
3- استخدام تجويع المدنيين كوسيلة ضغط سياسي.

وبالتالي، فإن استمرار هذا النموذج يُشكل تهديدًا مباشرًا للمنظومة الإنسانية الدولية ككل، ويقوض أسس الحياد وعمل المنظمات الإنسانية والنزاهة، والكرامة الإنسانية.

4- وثيقة مونترو (2008): الخلفية والمضمون والدول المشاركة

شهدت العقود الأخيرة توسعًا هائلًا في دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) في النزاعات المسلحة، ما أثار مخاوف قانونية وأخلاقية دولية حيال تأثيرها على الأمن الدولي وحماية المدنيين. استجابة لذلك، اعتمدت سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر في 2008 وثيقة مونترو كإطار سياسي وقانوني غير ملزم (soft law) يعيد تأكيد مسؤوليات الدول تجاه تنظيم ومراقبة هذه الشركات. الوثيقة تميز بين ثلاث فئات من الدول (المتعاقدة، الإقليمية، ودول المنشأ) التي تقع عليها

مسؤوليات قانونية كاملة لضمان امتثال الشركات للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وعدم التهرب من المسؤولية بحجة التعاقد مع شركات خاصة[13] .

تشمل الوثيقة نحو 70 توصية تتعلق بوضع أطر تشريعية، معايير صارمة لاختيار وتدريب الموظفين، قواعد اشتباك واضحة، تعزيز الشفافية والمساءلة، والتعاون الدولي لمنع سوء استخدام هذه الشركات. رغم عدم إلزاميتها القانونية، فإن الوثيقة حظيت بدعم أكثر من 58 دولة ومنظمات دولية مثل الأمم المتحدة والناتو، مما يعكس قبولًا واسعًا لمبادئها. وتلعب سويسرا دورًا مركزيًا في دعم تطبيقها من خلال منتدى مونترو ومبادرات مكملة مثل مدونة السلوك الدولية.[14].

وثيقة مونترو تمثل معيارًا دوليًا رائدًا لتنظيم القطاع الأمني الخاص، وتفتح الباب لتطوير أطر قانونية أكثر إلزامًا مستقبلاً، مع أهمية متابعة جهود الأمم المتحدة في هذا المجال لضمان حماية المدنيين ومحاسبة الانتهاكات في النزاعات المسلحة[15].

5- تحليل مقارن بين مبادئ وثيقة مونترو وآلية عمل مؤسسة غزة

5-1: مبدأ المسؤولية الدولية للدولة / الجهة المتعاقدة

- وثيقة مونترو :تؤكد أن الجهة التي تتعاقد مع شركات أمنية خاصة مسؤولة عن أفعال هذه الشركات ولا يمكنها التنصل من المسؤولية القانونية بحجة "الخصخصة."، وفي حالتنا الفلسطينية الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال أي السلطة لم تتعاقد مع هذه المؤسسة، بل المستعمر هو من تعاقد معها.
- الوضع في مؤسسة غزة :غالبًا ما تُسند بعض المهام الأمنية إلى جهات أمنية خاصة محلية أو أفراد متعاقدين في ظروف استثنائية (مثلاً لحماية قوافل المساعدات أو مقرات المؤسسة). لكن لا توجد دائمًا سياسات مكتوبة أو عقود واضحة تنظّم العلاقة، مما يفتح الباب أمام تهرب غير مباشر من المسؤولية في حال ارتُكبت انتهاكات والخلل ناتج عن غياب آليات رقابة فعّالة أو مسارات مساءلة واضحة داخليًا على أداء هذه الجهات قد يُعد مخالفة للروح العامة للوثيقة، ويعرض المؤسسة لخطر التورط في ممارسات مخالفة دون محاسبة.

5-2: معيار اختيار وتدريب الأفراد الأمنيين

- *وثيقة مونترو* :توصي بفحص دقيق لخلفيات الموظفين الأمنيين، وعدم توظيف من لديهم سجلات انتهاك، وتدريبهم على القانون الدولي الإنساني.
- الوضع في مؤسسة غزة :في كثير من الحالات، يتم التوظيف على أساس العلاقات الشخصية أو عبر تعاقدات سريعة دون تدقيق معمّق في الخلفية الحقوقية أو التأهيل القانوني للأفراد الأمنيين.
- لا يوجد سياسات توظيف واضحة وشفافة أو تدريب موحّد للأفراد الأمنيين يُعد تناقضًا مباشرًا مع ممارسات مونترو، خاصة في السياقات الحساسة كسياقنا الفلسطيني المعقد.

---

13 icrc.orgicrc.org

14 icrc.org

15 لقاء أبو عجيب، تقرير آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق، أغسطس 2014، ص 36.

3-5: قواعد الاشتباك والاستخدام المشروع للقوة

- وثيقة مونترو تنص على ضرورة وجود قواعد اشتباك مكتوبة وواضحة تحدد متى وكيف يمكن استخدام القوة، مع احترام مبادئ التناسب والضرورة.
- مؤسسة غزة قد يكون هناك اعتماد على "تقدير فردي" من الحراس أو أفراد الأمن دون وجود بروتوكول واضح، ما يزيد من احتمالية الاستخدام المفرط للقوة أو سوء تقدير المواقف وهذا ما يترجم على ارض الواقع من ارتفاع اعداد القتلى والجرحى في نقاط التوزيع حسب احصائيات وزارة الصحة الفلسطينية كما ذكر سابقا

وفي حال غياب توثيق لسياسات الاشتباك واستخدام القوة يؤدي لانتهاكات مقصودة ، ويضع المؤسسة في موضع المساءلة الأخلاقية أو القانونية.

4-5: الشفافية والمساءلة

- وثيقة مونترو تدعو لتعزيز آليات الشفافية (مثلاً، عبر الإبلاغ الدوري، المراقبة الخارجية، النشر العلني للعقود) ومحاسبة أي جهة ترتكب تجاوزات حسب البنود المتفق عليها
- بينما مؤسسة غزة لا يوجد لديها نظام مساءلة مستقل أو لجنة مراجعة داخلية للأنشطة الأمنية. في حال وقوع تجاوز، غالبًا ما تُعالج الأمور داخليًا دون إشراك أصحاب المصلحة أو الضحايا والسبب الرئيسي في ضعف في البنية الرقابية الداخلية وانعدام الشفافية حول كيفية التعاقد مع الجهات الأمنية أو طريقة عملها.

5-5: الطابع غير الملزم للوثيقة مقابل التحديات المحلية

وثيقة مونترو ليست ملزمة قانونيًا، لكنها تحمل وزنًا سياسيًا وأخلاقيًا كبيرًا، خاصة في مناطق النزاعات بسبب دعمها من قبل 58 دولة ومنظمات دولية مثل الأمم المتحدة والناتو، مما يعكس قبولًا واسعًا لمبادئها، بينما في مؤسسة غزة لا يوجد سلطة قضائية فعالة والحصار الخانق وتعدد الفاعلين الأمنيين، كلها تعقّد الالتزام الفعلي بمعايير دولية غير ملزمة، وهذه ذريعة لمؤسسة غزة توظفها لتبرير عدم استنادها لنصوص وروح وثيقة مونترو.

6-5: توصيات عملية لمؤسسة غزة لتعزيز الامتثال لمبادئ مونترو:

1- تبني دليل سياسات داخلي لتنظيم التعاقد مع الجهات الأمنية، يشمل قواعد اختيار وتدريب الأفراد.
2- تطوير مدونة سلوك للجهات الأمنية المتعاقدة تتضمن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني.
3- إنشاء لجنة داخلية مستقلة لمراقبة الأداء الأمني واستقبال الشكاوى.
4- تنظيم دورات تدريبية للعاملين الأمنيين حول حقوق الإنسان والسلوك المهني في النزاع.
5- العمل على توثيق كل العقود والتكليفات الأمنية بشكل شفاف وتضمين بنود للمساءلة.

6- أبرز الانتقادات الدولية لـGHF

6-1: خدمة المصالح السياسية وغياب الاستقلالية

- النظام مقترح كبديل عن العمل المنسق عبر الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة المحترفة، وفضّلته إسرائيل والولايات المتحدة على الخبرة المحلية والدولية، مؤسسة غزة الإنسانية هي آلية خاصة جديدة مدعومة من إسرائيل والولايات المتحدة تم إنشاؤها لتولي إيصال المساعدات في غزة. وهي تعمل تحت إشراف الحكومة الإسرائيلية ودون شفافية أو استقلالية أو مساءلة[16].

- في 17 أبريل أصدرت شبكة المنظمات الاهلية بيان وتحذير صارخ حول مؤسسة غزة الإنسانية بانها يطغى عليها طابع سيطرة إسرائيل على الدخول واللوجستيات، ما يُناقض مبادئ الحياد والاستقلالية والإنسانية [17].

6-2: نظام توزيع مركزي ومحدود جغرافيًا

- اقتصرت المساعدات على أربعة مراكز توزيع في جنوب غزة، بعيدة عن الاف السكان في الشمال، مما خلق تمييزاً في الوصول بناءً على المكان وليس على فِعليّة الحاجة، برزت مؤسسة غزة الإنسانية كواحدة من أكثر المبادرات الإنسانية إثارة للجدل في الذاكرة الحديثة، مما أثار جدلا حادا حول عسكرة توزيع المساعدات والمبادئ الأساسية التي تحكم المساعدات الإنسانية. ويمثل صندوق المساعدات الانسانية، الذي تم إطلاقه في أيار/مايو 2025 بدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل، محاولة غير مسبوقة لتجاوز آليات توزيع المساعدات التقليدية التي تقودها الأمم المتحدة في غزة من خلال نموذج يوظف مقاولين مسلحين من القطاع الخاص ومراكز توزيع مركزية.

- واجهت المبادرة إخفاقات تشغيلية فورية، وإدانة دولية واسعة النطاق، وتحديات قانونية، بينما حدثت في الوقت نفسه على خلفية الدعوات العالمية المكثفة لحظر الأسلحة ضد إسرائيل، النموذج أجبر المدنيين على السفر لمسافات طويلة عبر مناطق قتالية للوصول إلى الحقول المحصّنة، ما رفع من مخاطر أمنهم.[18]

6-3: مو اقع توزيع تُشبه الحصون العسكرية وتعريض المدنيين للخطر

المراكز مؤمّنة بواسطة مقاولين مسلحين وحراسة عسكرية إسرائيلية، ما جعلها نقاط جذب للعنف، وليس ملاذًا إنسانيًا واثارت العديد من الجدل حول اعداد القتلى والجرحى من متلقى المساعدات وأكثر من 500 شخص قتلوا وعشرات الآلاف جُرحوا أثناء محاولتهم الوصول للطعام قرب هذه المواقع، وفقًا لإحصاءات OCHA و MSFوبيانات مستشفيات غزة.

تجبر طريقة توزيع الإمدادات آلاف الفلسطينيين - الذين يعانون من الجوع بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من 100 يوم - على السير لمسافات طويلة للوصول إلى مواقع التوزيع الأربعة والقتال من أجل بقايا الإمدادات الغذائية .يصعب الوصول إلى هذه المواقع بشكل خاص بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. غالبا ما يقتل الناس

16 fcnl.org

17. PNGO Portal

18 Foreign Affairs ForumEL

ويجرحون في العملية الفوضوية. قتل أكثر من 500 شخص وأصيب ما يقرب من 4,000 أثناء محاولتهم الحصول على الطعام، خطة عسكرة المساعدات في غزة غير إنسانية وغير فعالة

[19] وبحسب أحدث تحديث ٢ أغسطس ٢٠٢٥ لوزارة الصحة بلغ إجمالي شهداء لقمة العيش الذين وصلوا إلى المستشفيات 1,568قتيلًا وعدد الجرحى الذين وصلوا للمستشفيات 11,230مصابًا وهذه الأرقام تمثل الحالات التي وصلت إلى المستشفيات نتيجة محاولات الوصول إلى المساعدات، لا تعكس عدد القتلى الكلي الواقعي، إذ قد يكون هناك مفقودين لم يتم التمكن من الوصول إليهم[20] .

4-6: نقص في الكميات وجودة المواد الغذائية

حتى لو كانت الأرقام المُعلنة صحيحة، فإن الغذاء المُوزّع لا يكفي إلا ليوم واحد فقط، وعادة يكون غير قابل للطهي لعدم توافر الوقود والماء في ظل الحصار وأيضا بسبب حالات الفقر الشديد وانعدام الامن الغذائي وشح المواد الأساسية والتموينية يقبل اغلب المواطنين الذهاب لنقاط التوزيع بأعداد مهولة وبذلك يصبح التدافع بشكل كبير والسبب قله اعداد الصناديق الغذائية مقارنة بعدد الموجودين[21].

وبحسب ما ذكرته مؤسسة اوكسفام توضح أن التغذية أقل من الحد الأدنى المقبول جسديًا، ولا تتلاءم مع حالة الجوع الشديد وأشارت إلى ان استبدال 4 نقاط للتوزيع بدل من 400 نقطة كارثة كبرى وتفاقم الحالة الإنسانية الصعبة وتزيد من وتيرة التجويع [22].

5-6: غياب الشفافية والمساءلة

واستنادا لبيان شبكة المنظمات الاهلية، نموذج GHF لا يحمل أي بعد إنساني حقيقي، بل يعيد إنتاج ممارسات الاحتلال تحت اسم "مساعدات". هو نموذج مسيّس وعسكري، يستثني الشرائح الأضعف، ويُنظر إليه كنظام توزيع غير حيادي، يضع الجوع في خدمة أهداف استراتيجية سياسيّة. إنه غطاء لإدامة قمع المدنيين لا لإنقاذهم.[23]

نموذج مؤسسة غزة الإنسانية (GHF) يكشف عن بنية ممنهجة تسعى إلى تسيس الإغاثة وتحويلها من أداة للحماية إلى أداة للضغط والتطويع. التقرير الدولي يُظهر أن GHF لا تعمل ضمن المبادئ الإنسانية الأربعة (الإنسانية، الحياد، النزاهة، الاستقلالية)، بل تقوم على مبدأ المقايضة: الغذاء مقابل النزوح، وتُدار في بيئة عسكرية محضة تحت إشراف قوة الاحتلال.

يُتهم هذا النموذج بأنه يُنتج بيئة قسرية تُجبر المدنيين على التحرك نحو الجنوب، في ظل حصار وتجويع، ثم يستهدفهم عسكريًا في مواقع توزيع المساعدات، مما يُحوّل الإغاثة إلى شرك مميت. بذلك، فإن GHF ليست فقط فاشلة إنسانيًا،

---

19 doctorswithoutborders.org

20 https://t.me/s/MOHMediaGaza?before=6830&utm_source=chatgpt.com

21 EL PAÍS English

22 oxfam.org

23 PNGO Portal

بل تُعد – حسب مؤسسات حقوقية – شريكًا في سياسات الإبادة والتطهير، وتُهدد مشروعية النظام الإنساني العالمي برمّته. [24]

7- مواقف أبرز المؤسسات الإنسانية

- **CARE International :** رفضت رسمياً أي تعاون مع GHF واعتبرت أن آلية الأمم المتحدة الجاهزة والكفؤة يجب أن تستأنف فورًا تنفيذها بديلًا للنظام العسكري الجديد[25].
- **أوكسفام وأكثر من 240 منظمة دولية :**أصدرت بيانًا جماعيًا بعنوان (الجوع أو الرصاص – ليست استجابة إنسانية)، وطالبت فيه بوقف نظام التوزيع غير الآمن والعودة إلى شبكة التوزيع الواسعة والمعتمدة من الأمم المتحدة[26].
- **أطباء بلا حدود (MSF)** وصف العملية بأنها "مجزرة متنكرة في هيئة مساعدات"، مع ارتفاع حادّ في الإصابات نتيجة إطلاق النار العشوائي قرب مواقع التوزيع[27].
- **منسّقة الأمم المتحدة (OCHA): وبحسب بيان توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة** (27 يوليو - 12 يونيو 2025)، وصف فيه مراكز توزيع مساعدات GHF بأنها "مواقع مميتة" وأشار إلى سقوط 245قتيلاً وأكثر من 2,150 جريحًا في موقع توزيع تابع لها خلال أسبوعين فقط، بحسب ما ورد في تصريح رسمي[28]
- . كما أكدت OCHA في بيانها الصادر بتاريخ 4مايو 2025 فريق العمل الإنساني المشترك في الأراضي الفلسطينية المحتلة أنّه سيرفض المشاركة في أي خطة توزيع لا تلتزم بالمبادئ الإنسانية الأساسية (الحيادية، الاستقلالية، الإنسانية)، وأن النموذج المقترح من GHF ينتهك تلك المبادئ ويُجبر المدنيين على الدخول إلى مناطق عسكرية مزدحمة ومليئة بالمخاطر [29].

8- التوصيات

8-1: على المستوى الإنساني والعملياتي

1- **إعادة توزيع المساعدات وفق مقاربة الاحتياج وليس الجغرافيا** ومن خلال أطر وهياكل الأمم المتحدة وشركائها وإنشاء خارطة توزيع قائمة على تقييم الاحتياجات الإنسانية الفعلية، تشمل شمال غزة ومناطق المواجهة، لتجنب التكدس

---

aa.com.tr+124

care.org25

oxfam.org26

doctorswithoutborders.org27

Palestinian Territory+15UN Regional Info Center+1528

OCHA Occupied Palestinian Territory29

الجغرافي الخطير والعمل على توسيع نقاط التوزيع وزيادة اعدادها كما كان بالسابق الى 400 نقطة لتكون منتشرة وغير مركزية، من خلال العمل مع الشركاء المحليين.(CBOs) .

2- **فك الارتباط الفوري بين العمليات الإنسانية وأي وجود عسكري أو أمني** والدعوة إلى إنشاء مناطق آمنة إنسانية، بإشراف أطراف محايدة، وبعيدًا عن إشراف أي قوات مسلّحة أو مقاولين أمنيين وتشكيل فرق حماية إنسانية مدنية، تعمل فقط لحماية المدنيين أثناء التوزيع، بإشراف وكالات الأمم المتحدة

3- **إعادة الاعتبار للخبرة الإنسانية المحلية** إعادة دمج المنظمات الفلسطينية المحلية في إدارة عمليات الإغاثة، بصفتها الجهة الأكثر قدرة على الوصول والاستجابة، وخلق آليات تنسيق فعالة بينها وبين المنظمات الدولية.

4- **تطبيق معايير الحد الأدنى الإنسانية لضمان** جودة وسلامة المساعدات الغذائية المقدمة، والتأكد من ملاءمتها لاحتياجات السكان، خاصة في ظل انعدام الامن الغذائي ودخول قطاع غزة في مرحلة متقدمة من المجاعة.

8-2: على المستوى القانوني والحقوقي

1- **المطالبة بتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية** تعمل تحت مظلة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للتحقيق في انتهاكاتGHF ، بما في ذلك الوفيات في محيط مراكز التوزيع، والتحقق من مسؤولية الجهات الأمنية المتعاقدة.

2- **تفعيل دور المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء والمقرر المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة** ودعوة المقررين الأمميين لزيارة قطاع غزة وتوثيق حالات (التجويع كسلاح حرب)، وفق المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.

3- **تحريك دعوات قانونية أمام المحاكم الوطنية أو الدولية ضد الجهات المتورطة** وتقديم شكاوى قانونية بناءً على مبدأ الولاية القضائية العالمية (Universal Jurisdiction) كما نصت اتفاقية جنيف **لعام 1949 وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة** تُلزم الدول الأطراف بالبحث عن الأشخاص المتهمين بارتكاب **انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب** ومحاكمتهم أو تسليمهم، **بغض النظر عن جنسية الجاني أو مكان الجريمة** ويجب تفعيل هذا المبدأ ضد شركات الأمن أو ممولي الأنشطة غير القانونية أو المسببين المباشرين للوفاة. **وإدراج ممارسات GHF تحت تصنيف "الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي"** مثل: التهجير القسري غير المعلن، استخدام الجوع كسلاح، تعريض المدنيين لمواقع القتال.

8-3: على المستوى السياسي والمؤسساتي

1- **إطلاق حملة دبلوماسية دولية لرفض الاعتراف بمؤسسة GHF كمزود شرعي للمساعدات في غزة والتحرك** ضمن مجلس حقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، لاستصدار موقف دولي جماعي بعدم الاعتراف بمؤسسة GHFكمزوّد إنساني شرعي، ومطالبة بوقف دعمها.

2- **الدفع نحو مراجعة التمويل الأمريكي والأوروبي للمؤسسات المتورطة في عسكرة الإغاثة** استخدام آليات الضغط المدني والإعلامي لتجفيف منابع التمويل الذي يُسهم في عسكرة المساعدات، والمطالبة بإجراء مراجعات شاملة في الكونغرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي.

3- **تقديم ورقة موقف موحدة من المنظمات المحلية والدولية** تدعو لإعادة الإشراف الأممي على توزيع المساعدات، ورفض أي نموذج يخالف المبادئ الإنسانية الأساسية، وتُطالب بالشفافية الكاملة في آليات التشغيل.

4- **دعم جهود دمج وثيقة مونترو ضمن التشريعات الوطنية والدولية** والدعوة إلى تحويل مبادئ وثيقة مونترو من "قانون غير ملزم" إلى معيار قانوني ملزِم، خاصة في المناطق المحتلة أو المتأثرة بالنزاع.

5- **أخيراً إعادة بناء النظام الإنساني في غزة يتطلب تفكيك نموذج "الإغاثة الممأسسة بالقوة"، وتحويل مسارات المساعدات من كونها أدوات سيطرة إلى مساحات حماية حقيقية قائمة على الكرامة والحق وليس على الصدقة والمقايضة وارجاع المؤسسات الأممية مثل الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي للعمل وانهاء "مؤسسة غزة الإنسانية".**

المراجع:

1. welt.de+15en.wikipedia.org+15time.com+15
2. VG+15Gaza Humanitarian Foundation+15AP News+15
3. https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-june-26-2025?utm_source=chatgpt.com GHF [2]
4. https://www.reuters.com/world/middle-east/us-backed-aid-group-proposed-human-transit-areas-palestinians-gaza-2025-07-07/ [4]
https://casten.house.gov/imo/media/doc/gaza_humanitarian_foundation_oversight_letter.pdf?utm_source=chatgpt.com
5. أنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عام ١٩٩٢ استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 5
6. رقم 1991/182/46، الذي دعا إلى تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية.
7. 6المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام الاصول الدفاعية العسكرية والمدنية لدعم الانظمة الانسانية للأمم
8. 7المتحدة في حالات الطوارئ المعقدة (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات) آذار مارس، ٢٠٠٣
9. كاظم، علي. ماضي، قاسم. (2016). المساعدات الإنسانية دراسة في ضوء القانون الإنساني الدولي. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، (3)، ص 364.
10. https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977/article-54.
11. https://msf.org.uk/sites/default/files/2025-08/MSF-Gaza-ThisIsNotAid-FINAL.pdf?utm_source=chatgpt.com
12. https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/humanitarian-situation-update-292-gaza-strip?utm_source=chatgpt.com
13. https://www.ochaopt.org/content/statement-humanitarian-country-team-occupied-palestinian-territory-principled-aid-delivery-gaza?utm_source=chatgpt.com
14. https://www.ochaopt.org/content/statement-humanitarian-country-team-occupied-palestinian-territory-principled-aid-delivery-gaza?utm_source=chatgpt.com
15. icrc.orgicrc.org
16. icrc.org
17. لقاء أبو عجيب، تقرير آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق، أغسطس 2014، ص 36.
18. fcnl.org
19. PNGO Portal.
20. Foreign Affairs ForumEL
21. doctorswithoutborders.org
22. https://t.me/s/MOHMediaGaza?before=6830&utm_source=chatgpt.com

23. EL PAÍS English
24. oxfam.org
25. PNGO Portal
26. aa.com.tr+1
27. care.org
28. oxfam.org
29. doctorswithoutborders.org27
30. Palestinian Territory+15UN Regional Info Center+15
31. OCHA Occupied Palestinian Territory